

الإمام مالك ومنهجه في الموطأ

اعداد:

د. عبدالعظيم خليل عبدالرحمن الدخري (الباحث من السودان)

أستاذ مساعد "الحديث وعلومه"

كلية الآداب، جامعة كردفان، السودان.

د. عمر إدريس محمددين سليمان (الباحث من السودان)

أستاذ مساعد "الحديث وعلومه"

كلية الآداب، جامعة الإمام المهدي، السودان.

The methodology of “ Muwatta” of Malik.

By Dr. Abdulazim Al dakhri, Dr. Omar Sulaiman

Abstract:

This study deal with Al-imam Malik and his book (Al-muwatta), showing the methodology of Al-imam Malik for narrating (Al-hadith). However the study sought to discover the scientific methods which has been followed in (Al-muwatta). Beside, the study aimed to find out the efforts of Al-imam Malik in (Al-hadith).The researchers followed the inductive method to verify their goals. Finally, the study proved that, Al-imam Malik is the one of greatest scholars, and he had strong and moderate methods for narrating (Al-hadith) that left up his book (Al-muwatta) to the top of Hadith books, and made it most famous.

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة التعريف بالإمام مالك كمحدث، وكتابه الموطأ كأحد الكتب التي صُنِّفت في الحديث؛ بهدف إبراز منهج الإمام مالك في الموطأ ومعرفة الجهود التي بذلها في رواية الحديث. ولتحقيق هذه الأهداف اتَّبَعَ الباحثان المنهج الإستقرائي. وأخيراً توصلت الدراسة إلى نتائج مهمّة متمثلة في تميُّز الإمام مالك في نفسه من حيث العلم والورع، وتميُّز منهجه في الموطأ من حيث التصنيف إذ أنَّه أورد فيه كثيراً من أقوال الصحابة والتابعين التي تبين المقصود من الأحاديث المرفوعة للنبي صلي الله عليه وسلم، وتحرى فيه القوي من حديث أهل الحجاز ممَّا أكسب مصنفه الموطأ شهرةً ومكانةً لا يضاهيها إلا القليل.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصَّلَاة، والسَّلَام علي النَّبي الأمين، وآله وصحبه
الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،
فإنَّ علماء الاسلام قد خلّفوا تراثاً علمياً ضخماً، ما يزال معظم هذا التراث لم
تسبر أغواره ، رغم ما فيه من المعاني الدقيقة والافكار العميقة التي تخدم واقعنا
المعاصر، وتنير السبل لأمتنا في مجال الفكر والتشريع والثقافة، فكان من المهم في
هذه المرحلة أن تتجه الجهود لتقييم هذا التراث واستجلاءه، ثم العمل علي تحقيقه
ونشره .

ويُعد الامام مالك بن أنس من أشهر هؤلاء العلماء الذين أسهموا في هذا
التراث إسهاماً واضحاً، ومنهجه الذي سلكه في الحديث وعلومه من أهمّ المناهج
التي أسهمت إلى حد كبير في إثراء المعرفة الحديثية، خاصة منهجه في كتابه الموطأ،
مما جعل لكتابه قيمة ومكانة عالية بين كتب الحديث .

لقد تبوأ الامام مالك في العلم مكانة رفيعة، ومنزلة عالية خاصة في الحديث
النبوي الشريف وعلومه الذي كوّن فيه مدرسة متميزة في نقد الرجال، والتحري
والتدقيق في المرويات كان لها أثرها الواضح في الأجيال بعده، وتركت آراؤه بصمات
واضحة في علم الجرح والتعديل والنقد عامة، ولهذا نال اعجاب المحدثين المعاصرين
له ومن جاءوا من بعده الي يومنا هذا ، وتردد اسمه في كتب الحديث والفقه ، نال
الثناء الحسن والذكر العاطر ، ونال كتابه الموطأ مكانة جليلة لقيمتة العلمية وفائدته
في الصناعة الحديثية .

ومن فضل الله علينا ان يظل علم الحديث من العلوم الحية التي يهتم بها علماء المسلمين عامة وعلماء الحديث خاصة .
ومن هنا كان لازماً علينا أن ندلي بدلونا بشيء يسير، و جهد قليل لإحياء علوم الحديث بكتابة هذا الورقة المتواضعة .

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث في كونه يستجلي منهجاً من مناهج المحدثين، وممّا يزيده أهمية أنّه منهج إمام جليل، وفقه كبير ألا وهو الإمام مالك بن أنس الأصبحي رحمه الله، إمام دار الهجرة، وفقه المدينة، وعالم الحجاز في زمانه بلا منازع ، أحد اعلام الاسلام وائمة المذاهب الفقهية المتبوعة، وأحد أهم الشخصيات في تاريخ الفكر الاسلامي.

أهداف البحث:

- 1- إبراز شخصية الإمام مالك كمحدث من خلال منهجه في الحديث وعلومه .
- 2- إيضاح جوانب المعرفة الحديثية عند الامام مالك.
- 3- اظهار دوره في نشر الحديث وعلومه في العالم الإسلامي.
- 4- بيان منهجه في كتابه الموطأ.
- 5- لفت النظر إلى الاهتمام بالثروة العلميّة التي خلفها علماء الأمة.

منهج البحث:

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الإستقرائي، والتحليلي.

خطة البحث: يأتي هذا البحث في ثلاثة مباحث وعدد من المطالب علي النحو التالي :

المبحث الأول : التعريف بالإمام مالك وثناء الأئمة وأشهر شيوخه وتلاميذه.

المطلب الاول : نسبه ومولده ونشأته.

المطلب الثاني : ثناء الأئمة عليه.

المطلب الثالث : أشهر شيوخه وتلاميذه.

المبحث الثاني : منهجه في رواية الحديث.

المطلب الاول : التحري والتدقيق في جميع الأحوال.

المطلب الثاني : منهجه في رواية الحديث باللفظ والمعني.

المبحث الثالث : منهجه في كتابه الموطأ.

المطلب الاول : التعريف بالموطأ.

المطلب الثاني : منهجه في تصنيف الموطأ.

المطلب الثالث : البلاغات والمراسيل في الموطأ.

الخاتمة : وتشتمل علي أهمّ النتائج.

المبحث الأول : التعريف بالإمام مالك وثناء الأئمة عليه وأشهر

شيوخه وتلاميذه.

المطلب الأول : نسبه ومولده ونشأته.

أولاً : نسبه : هو شيخ الإسلام، حجة الأئمة، إمام دار الهجرة، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث، وهو ذو أصبح بن عوف بن مالك بن زيد بن شداد بن زرعة، وهو حمير الأصغر الحميري، ثم الأصبحي، المدني، قيل كان أبو عامر أبو جد مالك حليف عثمان بن عبيد الله التيمي القرشي أخو طلحة بن عبيد الله، أحد العشرة المبشرين بالجنة وأما أمه فتسمى العالية وقيل الغالية بنت الشريك الأزدية⁽¹⁾.

(1) انظر ترجمته في الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمرى، تحقيق د. محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، 82/1. و مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، تحقيق، مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة، الطبعة: الأولى، 1991 م، ص223. و طبقات الفقهاء، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تهذيب، محمد بن مكرم ابن منظور، تحقيق، إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1970. 68/1. و سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار الحديث - القاهرة، الطبعة، 2006م، 7/ 150. والإمام مالك بن أنس، عبد الغني الدقر، ط دار القلم، دمشق، ص21.

ثانياً : مولده ونشأته وطلبه العلم:

ولد مالك بن أنس في ربيع الأول سنة 93هـ بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت

المدينة حينذاك قلب الاسلام النابض ، ومركز الخلافة الإسلامية ، ومنشأ الأخيار الفضلاء من الأمة ، ووطن الفقهاء المشهورين من السادة التابعين⁽²⁾. ونشأ في بيت صنعته ، وفي بيئة اشغل أهلها بالحديث وأخبار الصحابة وفتاويهم ، فجدده مالك بن أبي عامر كان من كبار التابعين وعلمائهم ، وكان عمه المكني بابي سهيل من أكثر أهل بيته عناية بعلم الحديث ، وأخوه النضر كان ملازماً للعلماء ، وحتى مالكاً كان يكنى بأخي النضر لشهرة أخيه⁽³⁾.

هكذا بدأ مالك يطلب العلم صغيراً تحت تأثير البيئة التي نشأ فيها وتبعاً لتوجيه أمه ، فقد حكى أنه كان يريد الغناء فوجهته أمه إلى طلب العلم ، ولاهتمامه بالعلم نقض سقف بيته لبيعته ويطلب به العلم وملازمة كبار العلماء⁽⁴⁾. فحفظ القرآن الكريم ثم اتجه لحفظ الحديث وكان لا بد من كل طالب علم من ملازمة عالم ، فلازم في البداية ابن هرمز المتوفي سنة 148هـ سبع سنين ، وبعد ذلك لازم نافع مولي ابن عمر فجالسه وأخذ عنه علماً كثيراً وقد اشتهر أن أصح الأحاديث هي المروية عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، كما أخذ مالك عن ابن شهاب الزهري وهو من دون الحديث . ولما بلغ مالك شأواً عظيماً في العلم

⁽²⁾ ترتيب المدارك وتقريب المسالك ، القاضي عياض ، ط بيروت 1384هـ، 1/124.

⁽³⁾ المصدر سابق، 1/132 .

⁽⁴⁾ انظر المصدر نفسه 1/132-133 .

والمعرفة، تحلق الناس عنده لطلب العلم وهو ابن سبع عشرة سنة لم يفت إلا بعد استشارة سبعين عالماً من علماء المدينة وهو ابن أربعين سنة⁽⁵⁾.

وحبا الله مالكا بمواهب شتي منها : الحفظ، ذكر ابن عبد البر عن الدولابي فيما يرويه في كتاب فضائل مالك: أنَّ مالكا بن أنس قال قدم علينا الزهري فأتيناه ومعنا ربيعة فحدثنا نيفاً وأربعين حديثاً ثمَّ أتينا الغد فقال انظروا كتاباً حتى أحدثكم منه رأيتم ما حدثكم به أمس أي شيء في أيديكم منه قال فقال له ربيعة ههنا من يرد عليك ما حدثت به أمس قال ومن هو قال ابن أبي عامر قال هات قال فحدثته بأربعين حديثاً منها فقال الزهري ما كنت أرى أنَّه بقي أحد يحفظ هذا غيري. ومنها : الصبر والجلد والإخلاص في طلب العلم ، وقوة الفراسة⁽⁶⁾. تلقى العلم عن جلة من التابعين ، وأتباع التابعين ورسخ في العلم والعمل حتي صارت أبطاء الإبل تضرب اليه من أقطار الأرض ، يتعلمون من علمه وهديه وبقي إماماً يروي ويفتي نحو سبعين سنة حتى توفاه الله تعالى في ربيع الاول 179هـ عن عمر يناهز ستة وثمانين سنة، و صلى عليه أمير المدينة عبد الله بن محمد بن ابراهيم العباسي وشيع جنازته واشترك في حمل نعشه ودفن بالبقيع ، قال الشافعي : قالت لي عمتي ونحن

(5) الإمام مالك حياته وعصره ، محمد أبو زهرة ص 31 .

(6) الانتقاء في فضائل الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، دار الكتب العلمية - بيروت، ص 18.

بمكة : رأيت هذه الليلة عجباً ، فقلت لها : وما هو ؟ قالت رأيت كأنَّ قائلاً يقول : مات الليلة أعلم أهل الأرض فإذا هو يوم مات فيه مالك بن أنس⁽⁷⁾.

المطلب الثاني : ثناء الأئمة عليه.

فلما كان الإمام مالك بهذه الشهرة والمرتبة العالية في العلم والتقوي والورع ، فقد وجد من الأئمة والأعلام الثناء الحسن والذكر العاطر ، فأثني عليه الإمام الشافعي قائلاً : إذا ذُكر العلماء فمالك النجم الثاقب ، ومالك حجة الله علي خلقه بعد التابعين ، وقال الإمام النووي : أجمعت طوائف العلماء علي امامة مالك وجلالته ، وعظيم سيادته وتبجيله وتوقيره ، والإذعان له في الحفظ والتثبت ، وتعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم⁽⁸⁾، وقال: أبو حاتم: من سادات أتباع التابعين وجلة الفقهاء والصالحين ممن كثرت عنايته بالسنن وجمعه لها وذبه عن حريمها وقمعه من خالفها أو رام مباينتها مؤثراً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على غيرها من المخترعات الداحضة قائلاً بها دون الاعتماد على المقاييس الفاسدة⁽⁹⁾. وقال الذهبي : اجتمعت لمالك مناقب ما علمتها اجتمعت لغيره ، أحدها : طول العمر وعلو الرواية ، ثانيها : الذهن الثاقب والفهم وسعة العلم ، ثالثها : اتفاق الأئمة علي حجة صحيح الرواية ، رابعها : اجماعهم علي دينه

(7) انظر حلية الأولياء ، أبو نعيم الأصفهاني ، ط القاهرة 1351 هـ . 330/3 . والإمام مالك حياته وعصره (مصدر سابق) ص50.

(8) الإمام مالك بن أنس ، (مصدر سابق) ، ص4 .

(9) مشاهير علماء الأمصار ، (مصدر سابق)، ص: 223.

وعدائته وإتباعه السنة ، خامستها : تقدمه في الفقه والفتوي⁽¹⁰⁾. وإذا تتبعنا واستطردنا أقوال العلماء في الثناء علي الامام مالك لطال بنا الحديث ولكن ما تقدم يكفيه فخراً أن يكون من محدثي الفقهاء ومن فقهاء الحديث.

المطلب الثالث : أشهر شيوخه وتلاميذه.

أدرك الامام مالك من الشيوخ التابعين نفراً كثيراً ومن تابعيهم نفراً أكثر ، واختار منهم من ارتضاه لدينه وفهمه وقيامه بحق الرواية وشروطها، وسكنت نفسه اليه، وترك الرواية عن أهل دين وصلاح ممن لا يعرفون الرواية ولقلة بصرهم في الحديث⁽¹¹⁾ ، فكان من أخذ عنه تسعمائة شيخ ومن أشهرهم: ربيعة بن أبي عبد الرحمن المدني ويقال له ربيعة الرأي ، وابن هرمز أبوبكر عبد الله بن يزيد المتوفي سنة 148هـ ، ونافع مولي عمر ، قال عبد الله بن عمر : لقد منَّ الله علينا بنافع ، وقال مالك بن أنس : كنت اذا سمعت من نافع يحدث عن ابن عمر لا أبالي أن لا أسمعه من غيره⁽¹²⁾ ، وسمع من محمد بن شهاب الزهري أبوبكر المدني ، وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد ، ومحمد بن المنكدر ، وهو من فقهاء المدينة ، وحמיד الطويل ، وهشام بن عروة ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وغيرهم كثير. هؤلاء هم أشهر

(10) تذكر الحفاظ ، الإمام الذهبي ، دار الفكر العربي، 1/212 .

(11) الإمام مالك بن أنس، (مصدر سابق)، ص 16 .

(12) تذكرة الحفاظ (مصدر سابق)، 1/94 .

الشيوخ الذين أخذ عنهم مالك العلم مع أنه لقي كثيرين ممن وفدوا الحجاز وروي عنهم⁽¹³⁾.

أمّا الرواة عنه لا يكادون يحصون، فهم كثر بحيث لا يعرف لأحد الأئمة رواية كرواته ، وقد ألف الخطيب كتاباً في الرواة عنه أورد فيه ألف رجل إلا سبعة ، وقد كان تلاميذه من شتي بقاع الأرض، ومن روي عنه من شيوخه : عمه أبو سهيل ، ويحيى بن أبي كثير ، وابن شهاب الزهري ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وهشام بن عروة ، وعمرو بن يزيد⁽¹⁴⁾، كما حدّث عنه أقرانه : أبو حنيفة والاوزاعي ، وحماد بن زيد ، وإسماعيل بن جعفر ، وابن عطية ، وسفيان بن عيينه ، وعبد الرحمن بن مهدي ، عبد الله بن وهب ، وأبوداود الطيالسي ، والوليد بن مسلم ، ويحيى القطان ، وعبد الله بن مسلمة القضيبي ، وأبو نعيم الفضل بن دكين ، وهشام بن عبد الله الرازي ، ويحيى بن يحيى التيمي ، ويحيى بن يحيى الليثي وغيرهم كثير⁽¹⁵⁾.

(13) الإمام مالك ومكانة الموطأ ، د. تقي الدين الندوى ص 32 .

(14) انظر ترتيب المدارك (مصدر سابق) 1/ 133 .

(15) سير أعلام النبلاء ، (مصدر سابق)، 7/ 152 .

المبحث الثاني : منهجه في رواية الحديث.

المطلب الأول : التحري والتدقيق في جميع الأحوال.

كان الإمام مالك بن أنس رحمه الله متحرياً شديداً التحري في رواية الحديث ومدققاً في ذلك كل التدقيق ، لا ينقل إلا عن الثقات الأثبات ، قال ابن معين : لا تبال أن تسأل من رجال مالك كل من حدّث عنه ثقة ، إلا رجلاً أو رجلين ، وقال الذهبي : قد اتفق لمالك مناقب ما علمتها اجتمعت لغيره: طول العمر ، علو الرواية ، الذهن الثاقب ، سعة العلم⁽¹⁶⁾.

ومما يدل علي تحريه أنه كان يحنط في الروايات ويتشدد في ذلك فلا يأخذ الحديث إلا عمن يحفظ حديثه ، ولا يحدث بكل ما سمع ويراعي بذلك مستوي الناس الذين يحدثهم حتي لا يحدثهم بما لا يعرفون ، ومن ذلك أنه كان إذا شك في شيء من الحديث ترك التحديث به ، وكذلك من احتياظه اختصاصه بعض طلابه بالرواية خاصة طلابه المؤمنين⁽¹⁷⁾.

ومما يدل أيضا علي تحريه وتثبته اشتغال الموطأ علي كثير من الأسانيد التي حكم بها المحدثون بأنها أصحّ الأسانيد منها: الزهري عن سالم عن ابن عمر وهو أصحّ الأسانيد عند أحمد وإسحاق بن راهويه ، ومالك عن نافع عن ابن عمر ، وهي عند البخاري تسمى سلسلة الذهب. وكان الإمام مالك يقول : إنَّ هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ، لقد أدركت سبعين ممن قال يقول رسول الله صلي الله عليه وسلم عند هذه الأساطين وأشار الي المسجد فما أخذت عنهم

(16) مقدمة موطأ مالك ص 17 .

(17) الكفاية في علم الرواية ، الخطيب البغدادي ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة، ص 11.

شيئاً، وأنَّ أحدهم لو ائتمن علي بيت مال لكان أميناً إلاَّ أنَّهم لم يكونوا من أهل الشأن⁽¹⁸⁾.

فقد التزم الإمام مالك بذكر الثقات من الرجال حتي كان ذكر الرجل في الموطأ حكماً عليه بالتوثيق، قال ابن معين : كل من روى عنه مالك فهو ثقة ، إلاَّ عبد الكريم أبا أمية⁽¹⁹⁾ انتهى ومثله عطاء الخرساني وهو من باب النادر ممَّا لم يوافقه عليه النَّاس، وقد عرفنا أنَّ مالكا لم يخرج لأبي أمية في الموطأ غير حديث واحد ولم يكن من شيوخه الذين أكثر عنهم الرواية، ولا سيما إذا علمنا أنَّه بصري ليس من أهل بلده. قال الإمام أحمد: ما روى مالك عن رجل إلا وهو ثقة، كل من روى عنه مالك، فهو ثقة²⁰. فدلَّ هذا على أنَّ أبا أمية لم يكن من شيوخه المعتمدين. وقد التمس له ابن عبد البر العذر فقال في أبي أمية: كان مؤدب كتاب وكان حسن السميت غرَّ مالكا منه سمته ولم يكن من أهل بلده فيعرفه... ولم يخرج عنه حكماً

(18) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، (مصدر سابق)، ص16. و سير السلف الصالحين لإسماعيل بن محمد الأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، دار الراجية للنشر والتوزيع، الرياض، 1043/1.

(19) مختصر الكامل في الضعفاء، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقرئ، أيمن بن عارف الدمشقي، مكتبة السنة - مصر / القاهرة، الطبعة الأولى، 1994م، 602/1.

(20) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن الصالح، ابن ابن الميرد الخنبلي تحقيق، الدكتورة روية عبد الرحمن السويدي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1992 م، ص: 193.

في موطنه وإنما خرَّج له من مرفوع الأثر حديثاً واحداً ذكر فيه عنه ترغيباً وفضلاً فيه ثلاثة أحاديث مرسلة تتصل من غير روايته وتستند من وجوه صحاح⁽²¹⁾.

وكان الإمام مالك ينتقي رجاله، ويميز بين الصالح الورع الحافظ والصالح الورع غير الحافظ، وقد ترك الكثير من رجال الحديث المأمونين لما رأي من قلة بصرهم في الحديث، وكان يعتد بالأسانيد المدنية الراسخة، فقد قال الرشيد لمالك: (لم لا نري في كتابك ذكراً لعلي وابن عباس؟ فقال: لم يكونا ببلدي، ولم ألق رجالهما) قال الزُّرقاني: فكأنَّه أراد ذكراً كثيراً، وإلا ففي الموطأ أحاديث عنهما⁽²²⁾. وقال الكاندهلوي: والأوجه عندي أنه ذكر روايتهما بعد ذلك⁽²³⁾. وهذه الرواية لم أجدها مسنده وقد عزاها الزرقاني إلى الخطيب البغدادي، وإن صحَّت، فالأوجه عندنا ما ذكره الزرقاني لأنَّ جُلَّ روايات مالك عن المدنيين، وإنما روايته عن غير أهل بلده فهي قليلة بالنسبة للأولى، لعنايته وإعتداده بأسانيد المدنيين المأمونين، ولا تأويل خلاف ذلك، ويعضده قول مالك: لم يكونا ببلدي ولم ألق رجالهما.

(21) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق، مصطفى بن أحمد العلوي، و محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، 1387 هـ، 65/20.

(22) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد

مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، الطبعة: الأولى، 2003م، 63/1.

(23) أوجز المسالك إلي موطأ مالك 31/1.

والتزم الإمام مالك بذكر الحديث الصحيح وفق مذهبه واجتهاده ، ففي الكتاب الأحاديث المتصلة التي حملت أعلي شروط الصحة ، وهذه لا جدال في صحتها ، والعلماء علي قبولها والأخذ بها ، وقد دخلت في كتب السنة الصحيحة، وفيه أحاديث لم يتصل سندها بل هي بلاغات أو مراسلات كان الإمام مالك يقول فيها : (بلغني أن ابن عمر أو أن عمر أو أن أبا هريرة قال)⁽²⁴⁾ . وقد أجمع المحدثون على أن مالكاً لا يرسل إلا عن ثقة ولذلك عدّوا مراسيله وبلاغاته من الأسانيد الصحاح وهو في حدّ نظرنا فيه نظر لمخالفته لما جرت عليه القواعد والضوابط الموضوعية لمعرفة صحيح الأسانيد من سقيمها، وقد علمنا أنه لم ينص على ذلك مع ذكره للأسانيد التي اعتبرها المحدثون أصحّ الأسانيد كنافع مولى ابن عمر عن ابن عمر متصله. ولكن مع هذا لا يمنع أن مالكاً كان لا يروي إلا عن الثقات. وقد قال سفيان الثوري: إذا قال مالك بلغني فهو إسناده. وقال يحيى بن سعيد: مراسلات مالك صحاح، وقال كان أصحابنا يقولون مراسلات مالك إسناده. وقال ابن وهب مالك والليث إسناده وإن لم يسند. وقال إبراهيم الحري مالك لا يرسل إلا عن ثقة وسئل أحمد بن حنبل عن حديث جعفر بن محمد فقال ما أقول فيه وفيه وقد روى عنه مالك⁽²⁵⁾. وغيرهم كثير ممن اثناء عليه في هذا الباب ممّا يدل على أنه كان متحرياً أشد التحري ومدققاً أكثر ما يكون ومتثبتاً في ذلك كل الشئيت.

(24) انظر الفكر المنهجي عند المحدثين ، د. همام عبد الرحيم سعيد ص13 .

(25) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق، ابن تاووت الطنجي، وآخرون مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى، 165/1.

المطلب الثاني: منهجه في رواية الحديث باللفظ والمعني.

الرواية مصدر رَوَى يَرُوِي، ارْوَى، رِوَايَةً، فهو رَاوٍ، والمفعول مَرُوِيٌّ، والإسم رَاوٍ، ومنه رُؤَاة الأحاديث، ورَوَى الحديث: نَقَلَهُ، وحمله. وتستعمل في الأدب، فيقال: "فلان يجيد رواية الشعر، وفلان روى الرواية: أي قصّها. ويقال: يُرَوَى أن: ويراد بذلك يُحكى أن⁽²⁶⁾. وتطلق الرواية في علم الحديث على عملية نقل السّنة من أقواله، وأفعاله، وتقريراته، وخلقِهِ، وخلقِهِ صلى الله عليه وسلم، وحفظها في الصدور، أو إثباتها بالسطور، وضبطها، وتحرير ألفاظها، وإسناد ذلك إلى من عُزِيَ إليه بصيغة من صيغ التحمّل، كما أنّها تطلق على المتن الذي ينقل بهذه الكيفية. وكان الإمام مالك يري ضرورة الالتزام بألفاظ الحديث، روي الخطيب البغدادي في الكفاية بسنده الي معين بن عيسي قال : كان مالك بن أنس يتقي في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين الذي والتي ، وما بين الباء والتاء والتاء ، ويرى التشديد في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم علي لفظه ، أمّا حديث غيره فلا مانع من روايته بالمعني إذا قطع بذلك⁽²⁷⁾.

وروي الخطيب بسنده إلي أشهب قال : سألت مالكا عن الأحاديث يقدم فيها ويؤخر والمعني واحد فقال: ما كان منها من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فأني أكره أن يزداد فيها وينقص ، أمّا غير ذلك فلا بأس بالمعني⁽²⁸⁾. وورد في كتاب

(26) معجم اللغة العربية المعاصرة، د.أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، الطبعة:

الأولى، 2008 م، مادة روى، ج2/963.

(27) الكفاية في علم الرواية (مصدر سابق)، ص178 .

(28) المصدر السابق، ص 189 .

جامع بيان العلم وفضله : وكان الامام مالك يري أنَّ لفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز تغييره ، ويجوز تغير غيره اذا أُصيب المعني (29).

ورؤي عن سعيد بن عفير قال : سألت مالك بن أنس عن الرجل يسمع الحديث فيأتي به علي معناه فقال : لا بأس به إلا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فإني أحب أن يؤتي به علي ألفاظه (30).

وقال القاضي عياض عن رواية الحديث بالمعني : فأجازه جمهور العلماء ان كان ذلك من مشتغل بالعلم ناقد لوجوه تصرف الالفاظ والعلم بمعانيها ومقاصدها ، جامع لمواد المعرفة بذلك ، وروي عن مالك نحوه (31). وهو في إحدى الروايات عنه وذلك منه في غير حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنَّ منع الرواية بالمعني في الأحاديث المرفوعة وأجاز فيما سواها. فهذا يعني أنَّ الإمام مالك كان يروي الحديث بلفظه كما سمعه من شيخه ولا يغير فيه شيئاً.

وقد عدّه القرطبي فيمن توقف فيما ذهب إليه الجمهور من إجازتهم لرواية الحديث بالمعني، فقالوا: لا تجوز الرواية بالمعني مطلقاً. قال القرطبي: وهو الصحيح من مذهب مالك. وتشدد بعضهم، بل اقتصر على اللفظ ولو خالف اللغة الفصيحة لما فيه من خوف الدخول في الوعيد حيث عزى للنبي صلى الله عليه وسلم لفظاً لم يقله، ولكونه صلى الله عليه وسلم قد أوتي جوامع الكلم، واختصر له الكلم اختصاراً. وغيره ولو كان في الفصاحة والبلاغة بأقصى غاية ليس مثله، بل قد يظنّ توفية اللفظ بمعنى اللفظ الآخر، ولا يكون كذلك في نفس الأمر كما عهد

(29) جامع بيان العلم وفضله ، ابن عبد البر 34/2

(30) الإلماع إلي معرفة أصول الرواية ، القاضي عياض ، ص 188 .

(31) المصدر السابق، ص 187 .

في كثير من الأحاديث. واستدلوا بما ثبت من قوله صلى الله عليه وسلم: «نُصِّرَ الله امرأً سمع منا حديثاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع»⁽³²⁾. وبتوجيهه صلى الله عليه وسلم للبراء بن عازب عندما علّمه ما يقوله عند أخذ مضجعه إذ قال البراء: «و"رسولك" فقال له صلى الله عليه وسلم: "لا، ونبيك»⁽³³⁾. ولكن القول ما ذهب إليه الجمهور من قبولهم للرواية بالمعنى مع الشروط التي وضعوها، فقد قالوا: نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام علي الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ. أمّا العالم بالألفاظ، الخبير بمعانيها العارف بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل والظاهر والأظهر، والعام والأعم فقد جَوَّزوا له ذلك. هذا مع إقرارهم أنّ الأصل رواية الحديث بلفظه، وقد كان السلف يحرصون علي الرواية باللفظ ويرون أنّ الرواية بالمعنى ضرورة تقدر بقدرها، وكان منهم من يتقيد باللفظ كالإمام مالك⁽³⁴⁾. وما ينبغي أن يعلم أنّ جواز الرواية بالمعنى يكون في غير ما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يحذف لفظ من كتاب مصنف ويثبت بدله لفظاً آخر بمعناه، فإنّ الرواية بالمعنى رخص فيها لما كانوا عليه في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب⁽³⁵⁾. وكذلك لا تجوز في الأحاديث التي يُتَعَبَدُ بألفاظها كأحاديث الأذكار والأدعية

(32) صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم، البُستي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، 1993م. ج 1/ 268، حديث 66.

(33) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق، محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ، 1/ 58، حديث 247.

(34) أعلام المحدثين، محمد بن محمد أبو شهية ص 43.

(35) مقدمة ابن صلاح ص 189.

والتشهد ونحوها. ولا تجوز في عصر ما بعد التدوين لأنَّ الذين نقلوا بعض الأحاديث بمعناها من الصحابة والتابعين كانوا عرباً خالصاً وأنَّهم من أهل فصاحة وبلاغة و قد سمعوا من الرسول أو ممن سمعوا من الرسول صلي الله عليه وسلم وشاهدوا أحواله، وكانوا أعلم النَّاس بمواقع الخطاب، ومحامل الكلام، وأنَّهم يعلمون حق العلم، وحق الدين، ويعلمون حرمة الكذب علي رسول الله صلي الله عليه وسلم، وأنَّه كذب علي الله تعالى فيما حكم وشرع⁽³⁶⁾.

هكذا يري الإمام مالك بن أنس رحمه الله ضرورة الالتزام بألفاظ الحديث النبوي ، كغيره من العلماء ممن كانوا يرون أنَّ المحافظة علي ألفاظ الحديث وحروفه أمر من أمور الشريعة ، وحكم من أحكامها ، وأنَّه الأولي بكل ناقل والأجدر بكل راو المحافظة علي اللفظ ما استطاع إلي ذلك سبيلاً .

إذا علمنا كل ذلك أيقنا أنَّ الأصل في الرواية أن تكون باللفظ ، وأما الرواية بالمعني استثناء وفق ضوابط وشروط وتحولات بالغة، وأنَّ الرواية بالمعني لم تكن علي الدين وأنَّها لم تدخل عليه التحريف والتبديل كما زعم بعض المستشرقين⁽³⁷⁾ ، وأنَّ الله تكفل بحفظ كتابه وبحفظ سنَّة نبيه وقِيَصَ لها علماء أفاضل وفقهاء أماجد في كل عصر ممن ينتفون تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، فذهب الباطل الدخيل ، وبقي الحق مورداً صافياً للشاربين.

(36) أعلام المحدثين (مصدر سابق)، ص44 .

(37) انظر أعلام المحدثين (مصدر سابق)، ص44.

المبحث الثالث : منهجه في كتابه الموطأ.

المطلب الأول : التعريف بكتابه الموطأ.

الموطأ في اللغة كما يقول ابن فارس: كلمة تدل علي تمهيد الشيء وتسهيله⁽³⁸⁾، ويقول السيوطي: قال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكتاني الأصبهاني : قلت لأبي حاتم الرازي موطأ مالك لم سمي موطأ ؟ فقال : شيء قد صنّفه ووطاه للناس حتي قيل : موطأ مالك كما قيل : جامع سفيان ، وقال : مالك عرضت كتابي هذا علي سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه فسميته الموطأ ، وقال ابن فهد: لم يسبق مالكاً أحد إلي هذه التسمية، فإنّ من ألف في زمانه بعضهم سمي بالجامع وبعضهم بالمصنف وبعضهم بالمؤلف ولفظه الموطأ بمعنى الممهد المنقح⁽³⁹⁾.

مكانة الموطأ :

من أعظم الكتب وأجلّها، فهو أصل كتب السنة المصنفة وإمامها : قال أبو بكر العربي : الموطأ هو الأصل الأول واللباب ، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليها بني الجميع كمسلم والترمذي فما دونهما⁽⁴⁰⁾ ، ولعلّه قصد بالأصل الأول فضل سبق الجودة والمحاكاة له، وإلاّ فإنّ صحيح البخاري قد تجاوز القنطرة، وقد اتفق السواد الأعظم على ذلك. أمّا الموطأ فقد درج العلماء

(38) معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس 91/6 .

(39) تنوير الحوالك ، السيوطي ص 6 .

(40) عارضة الأحودي ، شرح الترمذي 5/1 .

وطلاب العلم منذ تأليفه علي العمل به والاجتهاد في روايته ودرايته والاعتناء بشرح مشكلاته ومعضلاته ، والاهتمام باستنباط معانيه ، ومن تتبع المذاهب ووزق الإنصاف في عِلْم لا محالة أن الموطأ عُدة مذهب مالك وأساسه ، وعُمدة مذهب الشافعي وأحمد ، ومصباح مذهب أبي حنيفة وصاحبيه ونبراسه ، وهذه المذاهب بالنسبة للموطأ كالشروح للمتون ، وهو بمنزلة الدوحة للغصون⁽⁴¹⁾.

فلذلك أثني عليه الأئمة الاعلام الذين عاصروا مالكا ومن بعده ، كعبد الرحمن بن مهدي الذي قال : " ما كتاب بعد كتاب الله أنفع للناس من الموطأ " ، وعبد الله بن وهب الذي قال : " من كتب موطأ مالك فلا عليه أن لا يكتب من الحلال والحرام شيئاً " ⁽⁴²⁾.

وقد كثرت حوله الدراسات رواية ودراية وشرحاً وتفصيلاً ، قال القاضي عياض : " لم يعتن بكتاب من كتب الفقه والحديث اعتناء الناس بالموطأ ، فإنَّ الموافق والمخالف أجمع علي تقديمه وتفضيله ، ومن أجلّ الكتب التي اعتنت بالموطأ التمهيد والاستذكار لأبي عمر بن عبد البر " ⁽⁴³⁾ . ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

1- إسعاف المبطأ برجال الموطأ لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ).

2- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري.

(41) الإمام مالك ومكانة الموطأ (مرجع سابق) ص 97 .

(42) الإقناع في مسائل الإجماع ، ابن القطان الفاسي 46/1 .

(43) ترتيب المدارك (مصدر سابق) ص 7 .

3- المنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن واثق التحيي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: 474هـ) .

4- وصل بلاغات الموطأ لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ).

هذا وقد امتاز الموطأ عن كثير من كتب السنّة والحديث بأنّه أورد كثيراً من أقوال الصحابة والتابعين التي تبين المقصود من الأحاديث المرفوعة للنبي صلي الله عليه وسلم ، وتحري فيه القوي من حديث أهل الحجاز ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوي التابعين ومن بعدهم ، وقد جمع مالك كتابه هذا في نحو أربعين سنة⁽⁴⁴⁾ . فلذا أقبل عليه الناس من البلدان وبقاع الأرض رواية ، فرواه عن مالك الجهم الغفير والعدد الكثير .

المطلب الثاني : منهجه في تصنيف الموطأ .

صنف الامام مالك كتابه الموطأ علي غرار ما صنع الفقهاء في كتبهم ، أو أقرب ما تكون إلي ذلك، مع شيء من المخالفة ، ولم يتقيد فيه بالأحاديث المرفوعة الي رسول الله صلي الله عليه وسلم ، بل جمع فيه أيضاً أقوال الصحابة وفتاويهم وفتاوي التابعين ، فيذكر في مقدمة الباب ما ورد فيه من حديث رسول الله صلي الله عليه وسلم ، ثم أقوال الصحابة ، ثم ما ورد من فتاوي التابعين ، وأحياناً يذكر العمل المجمع عليه بالمدينة ، فيذكر بعض الآراء الفقهية ، ثم فتاوي مالك فيما سئل عنه وقوله فيما يفهم من الحديث.

(44) مقدمة الموطأ (مصدر سابق) ص 7 .

وعليه أنَّ ما حواه الموطأ علي حسب الترتيب الآتي:

(1) أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسانيد متصلة، وهي جُلُّ أحاديث الكتاب.

(2) أحاديث مروية بسند سقط منه راو أو أكثر، مثال ذلك: مالك، عن إسماعيل بن أبي حكيم، أنَّه بلغه أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، سمع امرأة من الليل تصلي، فقال: «من هذه؟» فقليل له: هذه الحولاء بنت تويت لا تنام الليل، فكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى عرفت الكراهية في وجهه، ثم قال: «إن الله تبارك وتعالى لا يمل حتى تملوا، اكلفوا من العمل ما لكم به طاقة»⁽⁴⁵⁾. هذا الحديث سقط من سنده صحابي وتابعي، قال ابن عبد البر: هذا حديث منقطع من رواية إسماعيل ابن أبي حكيم وقد يتصل معنى ولفظاً عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث مالك وغيره من طرق صحاح ثابتة⁽⁴⁶⁾.

ويدخل فيها المرسل وهو ما سقط من سنده الصحابي (ما رفعه التابعي) ومثاله: مالك، عن زيد بن أسلم؛ أنَّ عطاء بن يسار أخبره قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فدخل رجل ثائر الرأس واللحية فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده أن اخرج. كأنه يعني إصلاح شعر رأسه ولحيته. ففعل الرجل، ثم رجع. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أليس هذا خير من أن يأتي أحدكم ثائر الرأس كأنه شيطان؟»⁴⁷.

(45) خرَّجه مالك في الموطأ، تحقيق الأعظمي، 2/162، حديث 388.

(46) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (مصدر سابق) 1/191.

(47) خرَّجه مالك في الموطأ، تحقيق الأعظمي، 2/66، حديث 153.

(3) أحاديث يبلغ في سندها الي ذكر الصحابي ولا يذكر فيها أنه سمع رسول الله صلي الله عليه وسلم وهي الموقوفات، مثل: مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر: أنه كان يكره الخصاء. ويقول: فيه تمام الخلق⁽⁴⁸⁾.

(4) البلاغات وهي قول مالك : بلغني أنّ رسول الله صلي الله عليه وسلم قال كذا، مثاله: قال يحيى: سمعت مالكا يقول: وأنا أكره أن يلبس الغلمان شيئا من الذهب لأنه بلغني أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن تختم الذهب فأنا أكرهه للرجال، للكبير منهم والصغير⁽⁴⁹⁾.

(5) أقوال التابعين، وقول التابعي هو الخبر المقطوع عند أهل الحديث، و مثاله في الموطأ: مالك، عن عبد الرحمن بن المجبر، أنه كان يرى سالم بن عبد الله، إذا رأى الإنسان يغطي فاه، وهو يصلي، جذب الثوب عن فيه جبدا شديداً، حتى ينزعه عن فيه⁽⁵⁰⁾.

(6) ما استنبطه من الفقه المسند إلي العمل أو الي القياس أو قواعد الشريعة، ومثاله: قال يحيى: سمعت مالكا يقول، في الرجل يتمضمض ويستنثر من غرفة واحدة: إنه لا بأس بذلك⁽⁵¹⁾.

(7) والأمر المجمع عليه: ما اجتمع عليه قول أهل الفقه والعلم ولم يختلفوا وجرت به الأحكام، وعرفه الجاهل والعالم⁽⁵²⁾ ويعبر عنه مالك أحياناً بقوله: الأمر عندنا

(48) خرّجه مالك في الموطأ، تحقيق الأعظمي، 5/ 1383، حديث 3490

(49) خرّجه مالك في الموطأ، تحقيق الأعظمي، 5/ 1338، حديث 3378.

(50) خرّجه مالك في الموطأ، تحقيق الأعظمي، 2/ 23.

(51) خرّجه مالك في الموطأ، تحقيق الأعظمي، 2/ 25.

وذلك مثل ما صنعه بعد أحاديث السرقة فقد قال: (ليس علي الأجير ولا علي الرجل يكونان مع القوم يخدمانهم إن سرقاهم قطع : لأنَّ حالهما ليست بحال السارق وإنما حال الخائن، وليس علي الخائن قطع)⁽⁵³⁾. وقوله: قال: الأمر عندنا في السارق يوجد في البيت. قد جمع المتاع ولم يخرج به: إنه ليس عليه قطع. وإنما مثل ذلك كمثّل رجل وضع بين يديه خمرا ليشرّبها فلم يفعل. فليس عليه حد. ومثّل ذلك رجل جلس من امرأة مجلسا وهو يريد أن يصيبها حراما، فلم يفعل. ولم يبلغ ذلك منها فليس عليه في ذلك أيضا حد)⁽⁵⁴⁾. ومثّل: (سئل مالك عن الحائض تطهر فلا تجد ماء هل تتيمم ؟ قال: نعم لتتيمم فإن مثلها جنب إذا لم يجد الماء تيمم)⁽⁵⁵⁾.

المطلب الثالث : البلاغات والمراسيل في الموطأ.

يوجد في موطأ الإمام مالك ما يعرف بالبلاغات وهي من قبيل المعلقات، فلا يجزم بشوئها، بل الأصل فيها الضعف لانقطاع الإسناد حتي توصل بإسناد ثابت. كما يوجد فيه من المراسيل وهي ما سقط منها الصحابي (أو هي ما رفعه التابعي) قال ابن عبد البر بلاغات مالك ومرسلاته مما بلغه عن الرجال الثقات وما أرسله عن

(52) انظر كشف المغطاء في فضل الموطأ ، الطاهر بن عاشور ص29 ، الفكر المنهجي عند المحدثين ص11-12، مناهج الحديث ص285 .

(53) موطأ مالك ت الأعظمي، 5/ 1231، حديث3109.

(54) خرّجه مالك في الموطأ، تحقيق الأعظمي، 5/ 1231، حديث3111.

(55) خرّجه مالك في الموطأ، تحقيق الأعظمي، 2/ 81، حديث191. وانظر أعلام المحدثين، محمد أبو شهبة ص 53 .

نفسه في موطنه ورفعته الى النبي صلى الله عليه وسلم أحد وستون حديثاً⁽⁵⁶⁾. وقال السيوطي : صنف ابن عبد العزيز كتاباً وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل وجميع ما فيه من قوله : بلغني ، وعن الثقة عنده مما لم يسنده كلها موصولة ومسندة من غير طريق مالك إلا أربعة لا تعرف⁽⁵⁷⁾. وقد وصل الحافظ ابن الصلاح في رسالة سماها وصل البلاغات الاربعة في الموطأ⁽⁵⁸⁾.

وقال الشيخ أحمد شاکر : إنَّ ما في الموطأ من الاحاديث الموصولة والمرفوعة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم صحاح كلها ، بل هي في الصحة كأحاديث الصحيحين ، وأنَّ ما فيه من المراسيل والبلاغات وغيرها يعتبر فيها ما يعتبر في امثالها مما تحويه الكتب الأخرى ، وانما لم يعد في الكتب الصحاح لكثرتها وكثرة الآراء الفقهية لمالك وغيره⁽⁵⁹⁾.

هكذا يتضح أن ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والبلاغ فقد وصله ابن عبد البر في كتاب مستقل ، وما من مرسل فيه إلاَّ وله عاضد او عواضد ، والصواب أن الموطأ صحيح كله لا يستثنى منه شيء ، وجميع ما فيه من قوله : بلغني عن الثقة عنده كلها مسندة من غير طريق مالك إلاَّ أربعة فقد أسندها ابن الصلاح وابن مرزوق⁽⁶⁰⁾.

(56) التمهيد ، ابن عبد البر 4 (مصدر سابق) / 161 .

(57) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي تحقيق محمد الفارياي دار طيبة، 242/1 .

(58) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ص 83.

(59) الباعث الحثيث في شرح الحديث ، ابن كثير ص 24.

(60) انظر مقدمة الموطأ (مصدر سابق) ص 7.

هذا والله تعالى أعلم. وصلي الله وسلم علي نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً، ورحم الله تعالى إمامنا مالك بن أنس رحمة واسعة وأدخله فسيح الجنات وإننا معهم جميعاً : آمين .

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام علي نبي الرحمات وآله وصحبه أجمعين. وبعد،

ففي ختام البحث ملخص أهم النتائج التي توصل إليه الباحثان ، وهي:

1- تبين من خلال هذا البحث سعة علم الامام مالك بالحديث ومسائله الفقهيّة، فإنّ الموطأ مليءٌ بأقواله الفقهيّة وقد مثلنا لها في ثنايا البحث.

3- اتّضحت إسهامات وجهود الامام مالك الحديثيّة في خدمة سنّة النبي صلى الله عليه وسلم وعلم الحديث بتفردّه بمنهجٍ قويمٍ معتدلٍ في رواية الحديث والتحري في قبوله سنداً ومتناً.

4- تبين كذلك مكانة الموطأ وقيّمته العلميّة، فقد تميّز عن غيره من المصنفات بما أودع فيه من أقوال الصحابة، والتابعين التي تبين فقه الحديث ومقصوده، كما تبين أنّ أغلب أسانيد الموطأ من أصحّ الأسانيد التي أجمع عليها علماء الحديث.

المصادر والمراجع:

- (1) أعلام المحدثين ، د. محمد بن محمد أبو شهبة ، مركز الشرق الأوسط.
- (2) الإقناع في مسائل الإجماع ، ابن القطان الفاسي ، دار القلم ، دمشق 1432هـ .
- (3) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية ، القاضي عياض ، القاهرة ط1389هـ .
- (4) الإمام مالك حياته وعصره ، محمد أبو زهرة .
- (5) الإمام مالك بن أنس ، عبد الغني الدقر ، ط دار القلم ، دمشق.
- (6) الإمام مالك ومكانة كتابه الموطأ ، د. تقي الدين الندوي المظاهري.
- (7) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (8) الباعث الحثيث في شرح علوم الحديث ، ابن كثير الدمشقي .
- (9) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن الصالح، ابن ابن الميرد الحنبلي تحقيق، الدكتور روية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1992م.
- (10) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي تحقيق محمد الفارياي دار طيبة.
- (11) تذكّر الحفاظ ، الإمام الذهبي ، دار الفكر العربي.
- (12) ترتيب المدارك وتقريب المسالك ، القاضي عياض ، ط بيروت 1384هـ .
- (13) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق، مصطفى بن أحمد العلوي، و محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، 1387 هـ، 65/20.
- (14) تنوير الحوالك ، السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- (15) جامع بيان العلم وفضله ، ابن عبد البر ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- (16) حلية الأولياء ، أبو نعيم الأصفهاني ، ط القاهرة 1351هـ .

- (17) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
- (18) سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار الحديث - القاهرة، الطبعة، 2006م.
- (19) سير السلف الصالحين لإسماعيل بن محمد الأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، دار الراجية للنشر والتوزيع، الرياض، 1043/1.
- (20) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ، مكتبة الرشد.
- (21) صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم، البستي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، 1993م.
- (22) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق، محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
- (23) طبقات الفقهاء، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تهذيب، محمد بن مكرم ابن منظور، تحقيق، إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1970. 68/1.
- (24) الفكر المنهجي عند المحدثين، د. همام عبد الرحيم سعيد، ط رئاسة المحاكم الشرعية، قطر.
- (25) الكفاية في علم الرواية ، الخطيب البغدادي ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة .
- (26) مختصر الكامل في الضعفاء، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقرئزي، أيمن بن عارف الدمشقي، مكتبة السنة - مصر / القاهرة، الطبعة الأولى، 1994م، 602/1.
- (27) مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان ، أبو حاتم، الدارمي، البستي، تحقيق، مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة، الطبعة: الأولى، 1991م.

- (28) الموطأ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، الإمارات، الطبعة: الأولى، 2004م.
- (29) الموطأ، الإمام مالك بن أنس، تحقيق محمد بن جميل.